مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا المجلد: 4 العدد01 جانفي 2021 ص ص: 8-27
ر ت م د (ISSN): 2602-618X /ر ت م د إ (E-ISSN): 2710-8031

نقيشة زاراي: قراءة في القانون الجمركي والطرق التجاريّة في جنوب نوميديا

The stele of Zarai : reading in Customs Code and commercial routes in south of meridional Numidia

مجاني عزالدين ♦

جامعة تيارت، Azzeddine.medjani@univ-tiaret.dz

تاريخ الإرسال: 2020/11/16 **تاريخ القبول:** 2020/12/30 **تاريخ النشر:** 2021/01/16

الملخص باللغة العربية:

يحتل موقع زاراي(Zarai) مكانا استراتيجيا، حيث تقع في مدخل الهضاب العليا لكل من قسنطينة وسطيف في منطقة تعدّ الفاصل بين منطقتين تضاريسيتين مختلفتين، منطقة التّل عند حدود مناطق زراعة الحبوب، ومشارف الصّحراء ذات الطابع الرّعوي. ولقد تمّ الكشف عن نقيشة فيها معلومات تخصّ مصلحة جمركية مؤرّخة بشكل دقيق إلى عام 202م.

تعرّض كثير من الباحثين بالدّراسة للنقيشة ومضمونها منذ إكتشافها عام 1858م، ولكن أغلب الدّراسات كانت لا تعدو أن تكون في إطار المعلومات التي جاءت في النّقيشة دون محاولة ربطها بالمضمون الإقتصادي ليس فقط في هذه المنطقة وإنّما في كل نوميديا والمقاطعات الأخرى، إلى غاية عام 1964 عندما طرح الباحث "دارمون" دراسة كانت في علاقة بين النّص النّقائشي والسّياسة الإقتصاديّة لمناطق اللّيمس في المقاطعات الإفريقيّة. بعده لم يزل مضمون النّقيشة محلّ دراسات أشمل طرحت عديدا من المعلومات القيّمة عن النّشاط التّجاري في المقاطعة النّوميدّية وعن مسالك البدو والرّحل وهذه الدراسة تدخل ضمن هذن الإيطار.

الكلمات المفتاحية: نوميديا؛ زاراي؛ الفترة الرومانية؛ المغرب القديم؛ النقائش.

♦ **المؤلف المرسل**

Abstract : This paper is about the stele of Zarai discovered in 1858 which contains significant information about the customs system in the south of the Numidian province during the principate of Septimius Severus (202 A.D.). The site of the discovery is situated in the south of Numidia at the entrance of the lonely crossing of the desert to the Tallinn lands to the nomads at this point.

The stele was studied by many historians who focused on the content and taxation system, while this study aims to shed light on the source of the products mentioned in this stele and give reflection about the commercial routes passing through the site of Zarai and trying to explain the irregular values of taxation from one product to another .

Key words : Numidia ; Zarai ; Roman Africa ; Septimius Severus ; taxation ; latine inscription.

1. مقدمة: يحتل موقع زاراي(Zarai) مكانا إستراتيجيّا ، حيث يقع في مدخل الهضاب العليا لكل من قسنطينة و سطيف (100كلم ج-غ قسنطينة و 50كلم ج-ش سطيف)، في منطقة تعدّ الفاصل بين منطقتين تضاريسيتين مختلفتين، منطقة التّل عند حدود مناطق زراعة الحبوب، ومشارف الصّحراء ذات الطابع الرّعوي (شكل1).[1] هذا، دون إهمال سهل الحضنة الذي يقع على بعد حوالي 20كلم جنوب شرق زاراي الذي يشرف في هذه النّقطة، عند منفذ يسمح بالعبور من وإلى منطقة التّل (عند سفح جبل نقاوس في أعالي زواد بريكة) على المعابر الطبيعيّة بين الإقليمين . ولقد أشار الباحث "تروسيه" في هذا الصّدد إلى أنّ الإسم البربري للموقع الذي لم يتغيّر في العهد الروماني إنّما هو إشتقاق من الفعل "أزراي" الذي في معناه العبور أو التسلّل، وهو نفس المصطلح الذي نجده في أماكن مشابهة في الطرابلسيّة.[2]

1TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï : essai sur les circuits commerciaux dans la zone présaharienne. », in: Antiquités africaines, 38-39, 2002, p. 355.

2 Ibid., p. 355.

أهميّة هذا الموقع إستغلّه الرومان في سياساتهم الدّفاعيّة و الإقتصاديّة، إذ تعتبر ملتقى للطّرق التي تجوب وسط المقاطعة النّوميديّة في كل الإتّجاهات (خريطة وسط نوميديا). حيث تمّ التّخليّ عن الدّور العسكري لموقع زاراي مع نهاية القرن الثّاني للميلاد بعد أنّ أصبحت تخوم جبال الأوراس ومنطقة الحضنة تحت السّيطرة، وذلك من عهد أنطونينوس التّقيّ إلى كوموديوس[3]، ممّا جعلها تكون أحد المواقع التي استقبلت مكتبا جمركيّا هو (*portorium*) والذي لا يجب أن يكون فقط على السّواحل كما يوحي الإسم بذلك[4]. ولقد تمّ الكشف عن نقيشة فيها معلومات تخصّ هذا المكتب ومهامه مؤرّخة بشكل دقيق إلى عام 202م حينما تحصّل الإمبراطور سيبتيميوس سيفيروس على القنصلة الثالثة[5]. تعرض للنقيشة مؤرخون وعلماء آثار كثر حيث تمّ إستيقاء معلومة مهمة حول السلع والمنتوجات التي كانت رائجة في المغرب القديم في ذلك الوقت والتي كانت تمر خلال هذا المعبر، كما قدّمت النقيشة بشكل واضح و مفصّل عن التعريفات الجمركية المفروضة على بعض المنتوجات و حددت تلك التي لا تخضع للجباية، ولكن قليل من المؤرخين الذين حاولو إستنباط مصادر هذه المنتوجات و مسالك القوافل التي ينتهي بها المطاف في موقع زاراي والذي من خلاله تدخل إلى المناطق التلية في المقاطعة النوميدية ومن هنا طرحنا إشكالية أولية حول المنتوجات وهي: على أي أساس يتم وضع أو رفع الجباية عن بعض المنتوجات والسلع و ما هو قصد السلطة الرومانية من ذلك ؟ والإشكالية الثانية وهي الأهم والتي كانت وراء القيام بهذه الدراسة: ما هو مصدر السلع التي ذكرتها النقيشة وما هي الطرق التجارية التي تؤدي إلى داخل المقاطعة النوميديّة من جهة الجنوب خلال فترة كتابة النقيشة ؟

2. نقيشة تعريفة زاراي:

1.2 .الوصف العام للنقيشة: (شكل 2)

3 FENTRESS (E.W.B.), Numidia and the roman army. , Oxford, B.A.R., 1979.,p. 114.

4TROUSSET (P.), Op. Cit., p. 357.

5C.I.L. VIII, 4508, (18643).

يجدر أوّلا الإشارة إلى الظروف التي واكبت تأسيس هذا المكتب في زاراي(202 م)، فنحن هنا في وقت غير بعيد عن تأسيس المقاطعة النوميديّة التي لا يزال على رأسها القائد أنيكيوس فاوستوس و الذي هو في طور إستكمال المشروع الإمبراطوري في تنظيم اللّيمس النوميدي وكذا ربطه غربا نحو القيصريّة وشرقا نحو الطرابلسيّة و أنّ مضمون النقيشة كان يصبّ في إتّجاه الإصلاحات السّيفيريّة من أجل مراقبة ودعم الحركة التّجاريّة في نوميديا ومقاطعات إفريقيا بوجه عام.

يبلغ طول النّقيشة 1.28م وعرضها 0.40م، وتحتوي على 27 سطرا، وما تجدر ملاحظته هو الفراغ (*Vacat*) الذي يسبق السّطرين 26 و 27، (صورة رقم و شكل رقم) ولقد فسّره بعض الدّارسين إلى سوء تقدير كاتب النّقيشة الذي لم يستغلّ كلّ المساحة ووجد نفسه أمام فراغ بعد إكمال كتابة النّقيشة ما جعله يكتب السّطرين 26 و 27 في آخر النّقيشة وتعمّد وضع الفراغ قبلهما لكي لا يزاد على النّقيشة سطور أخرى من بعده[6].

قسّم مضمون النّقيشة إلى أربع أقسام تحمل عناوين تبدأ بعبارة (*Lex*) أي "تعريفة" أو "ثمن"[7]، منها (*lex capitulares*)، المقصود به "تعريفة على الرّأس" و (*lex vestis peregrinae*) المقصود به "تعريفة على القماش والثّياب المستوردة" و(*lex coriaria*) المقصود بها "تعريفة على الجلود" [8]وأخيرا (*lex portus maxim.*) والتي أسالت الكثير من الحبر ولم يتّفق الدّارسون على ماهيته والتي سنذكر فيها تفصيل فيما يلي من العناصر. تحت كلّ عنوان تندرج قائمة للمنتوجات والمواد الخاضعة الرّسوم مع قيمة التعريفة.

6FRANCE (J.), « Normes douanières et réglementation des échanges. trois questions simples sur le tarif de Zaraï (Numidie). » In : Ant. Afr., 50, 2014, p. 96.

7 MORIZOT(P.), « Les échanges commerciaux entre la côte méditerranéenne et à l'intérieur du Maghreb au IIe siècle vus au travers du tarif de Zaraï », Actes du colloque de Bastia, 2003, , Paris, 2009, p.158.

8 Ibid., p.158.

3. مضمون النّقيشة وإشكالاته: (شكل 3)

تعرّض كثير من الباحثين بالدّراسة للنقيشة ومضمونها منذ إكتشافها عام 1858م[9]، ولكن أغلب الدّراسات كانت لا تعدو أن تكون في إطار المعلومات التي جاءت في النّقيشة دون محاولة ربطها بالمضمون الإقتصادي ليس فقط في هذه المنطقة وإنّما في كل نوميديا والمقاطعات الأخرى، إلى غاية عام 1964 عندما طرح الباحث "دارمون" دراسة كانت في علاقة بين النّص النّقائشي والسّياسة الإقتصاديّة لمناطق اللّيمس في المقاطعات الإفريقيّة.[10] بعده لم يزل مضمون النّقيشة محلّ دراسات أشمل طرحت عديدا من المعلومات القيّمة عن النّشاط التّجاري في المقاطعة النّوميدّية وعن مسالك البدو والرّحل، وفي المقابل برزت إشكالات لم يتمّ الإجابة عليها وتبقى الفرضّيات معلّقة عليها إلى أجل غير مسمىّ.

1.3 . واضع النّقيشة:

يبدو أنّ من أمر بكتابة النّقيشة (ليس بالضّرورة من أمر بإعادة صياغة قانون زاراي) لم يولي أهمّية لذكر كل التّشريفات الخاصّة بالأباطرة السّيفيرّين ولا ذكر الهيئة الرّاعيّة للقوانين و التّعريفات التي جاءت فيها ولا حتي ذكر قائد الفيلق الأغسطسي حاكم المقاطعة النّوميديّة، لحسن الحظ أن القليل الذي ذكر حول سيبتيميوس سيفيروس وكركلاّ مكّن من تأريخ النّقيشة بشكل لا يدع للشّك مكانا إلى عام 202م. في هذا الوقت، لا يختلف إثنان على أنّ أنيكيوس فاوستوس و المعروف في نقائش كثيرة كما ذكرنا سابقا، كان هو القائد والحاكم. ولكن الإشكال المطروح يكمن في هويّة الشّخص الذي تولّى إعادة تنظيم وصياغة قوانين الضّرائب في هذه النّقيشة.

نحن نعرف أنّ هذه الضّرائب والقوانين المتعلّقة بها إنّما تصدر من الإمبراطور نفسه، والتي قد توجّه إمّا لحاكم المقاطعة النوميديّة أو للمسؤول عن جباية ما يعرف بـ (*Quattuor Publica Africae*). الإجابة على هذا السّوال استوجب البحث عن هذا الوكيل الذي هو من طبقة الفرسان كما قلنا في بداية هذا العنصر، الذي كان في منصبه في

9FRANCE (J.), Op. Cit., p. 93.

10DARMON (J. P.), « Notes sur le tarif de Zarai. » Cah. Tunis. XII, 1964, pp. 7- 23.

السّنة التي كتبت فيها النّقيشة. عثر على نقيشة في موقع ليبتس ماغنا مهداة لشرف فولفيا بلاوتيلا (*Fulvia Plautilla*)من طرف فلافيوس كيلير (*Flavius Celer*)[11]، و الذي كان مسؤولا عن (*IIII publica africae*)ما بين أعوام 202م و 205م[12].

على ضوء المقارنات التي قام بها الباحث "فرانس" مع نقائش أخرى من الإمبراطوريّة الرّومانيّة والتي فيها إشارات واضحة إلى أنّ حكّام المقاطعات هم من يأمرون بوضع أو بإعادة صياغة قوانين الجمركة خاصّة منها التي تعنى بالضّرائب الغير مباشرة، يمكن إعتماد فرضيّة أنّ القائد أنيكيوس فاوستوس هو من أمر بإعادة صياغة قانون زاراي بأمر من الإمبراطور سيبتيميوس سيفيروس[13].

نعود الآن إلى الجهة التي تكفّلت بمصاريف وضع النّقيشة التي هم أيظا لم يذكرو في النّقيشة، حيث يفترض نفس الباحث أنّهم قد يكونون من التّجار الذين يصبّ في مصلحتهم هذا القانون خشية التعدّي عليه، أو من هيئة بلديّة تريد إشاعة الأمر وفرض السّلطة على المعبر[14].

2.3 . قانون البورتوريوم (*lex portus*):

تحمل النّقيشة عبارة (*lex portus post discissum coh(ortis) instituta*)وأول ما يلفت النّظر هي عبارة بورتوس أو بورتوريوم (*portorium*)، إذ لم يتمكّن الباحثون لغاية اليوم تحديد معنى البورتوريوم، ليس في معناه اللّغوي ولكن في مهامه وإختصاصاته. أبسط تعريف قدّم يرجع إلى الباحث كانيا الذي عرّفه بأنّه ضريبة على السّلع المنقولة ما بين المقاطعات الرومانيّة أو على تلك التي تعبر حدود الإمبراطوريّة

11 C.I.L., VIII, 22670 : [[Fulviae Plau/tillae Aug(ustae)]] / Antonini Aug(usti) / Pii sponsae / dedicante Fl(avio) Celere proc(uratore) / lib(erti) et familia splendidis/simi uectig(alis) IIII p(ublicorum) A(fricae).

12FRANCE (J.), « Normes douanières… », p. 100.

13Ibid., p. 101.

14Ibid., p. 104.

الرّومانيّة في مواقع ونقاط معيّنة، منها مداخل المدن أو على الطرق أو فوق الجسور[15]. وعليه، فإنّ الرومان لم يضعوا فرقا بين نظام الجمركة و المنح والرّسوم.[16] وكما قلنا سابقا، إتّفق الباحثون على فرضيّة مفادها أنّ (*lex portus*) هو صنف من الأصناف الأربعة لـ (*IIII publica africae*).

النّظريّة القائلة بأنّ هذا النوع من الجباية الجمركيّة (*lex portus*)، يكون عادة في الحدود الدّاخليّة ما بين المقاطعات لم تلقى إجماعا عند الباحثين بسبب موقع زاراي الذي لا يمكن تأكيد وجودها على الحدود النّوميديّة ، ولكن بالمقابل تمّ إسقاط كونها خاصّة بحدود الإمبراطوريّة لأنّ زاراي بعيدة عن اللّيمس النّوميديّ، ولكن يمكن القبول بوجود إختلاف بين الحدود السّياسيّة والعسكريّة و الإقتصاديّة[17]، وعليه، فإنّ نقيشة زاراي تقودنا إلى خلاصتين هما :

- نقيشة زاراي تخصّ فقط النّوع الأوّل من القوانين الجبائيّة الرّباعيّة، فهي (*lex portus*) ولا تعنى بكلّ (*lex quattuor pulicorum Africae*) وهذه خصوصيّة لا نجدها إلا في موقع زاراي[18].
- أنّ الموقع عرف استقرار فرقة عسكريّة إلى غاية 202م، وبعد رحيلها تمّ وضع هذه النقيشة التي أسست لمكتب و قانون جمركي، وقد تكون إما الفرقة السادسة الكوميجينية (على ضوء نصب جنائزي لجندي من الفرقة ما بين 211-212م وجد بالموقع)[19] أو تكون الفرقة الفلافيّة الأولى للخيّالة[20].
- ثالثا: السؤال الذي كان مطروحا، كان حول العلاقة بين إنتقال الفرقة العسكريّة و تأسيس القانون الجمركي الجديد.

15CAGNAT (M. R.), étude historique sur les impôts indirects chez les romains jusqu'aux invasions des barbares, d'après les documents littéraires et épigraphiques, Paris, 1882, p. 16.
16TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï … », p. 359.
17Ibid., p. 362.
18Ibid., p. 359.
19 Le Bohec (Y.), « La Troisième Légion Auguste. » In : Études d'antiquités africaines, Éd. C. N.R.S., Paris, 1989 , p. 425.
20TROUSSET (P.), Op. Cit., p. 356.

ساد إعتقاد أنّ النقيشة توحي إلى أن جباية الرّسوم أصبحت موكلة إلى مدنيّين وليست إلى عسكريّين ويرى الباحث دو لاييه في هذا الشّأن أنّ جباية الرّسوم كانت ولا تزال موكلة إلى أشخاص من المدنيين (*vilicii*) (fermiers publicains)و أنّ العسكريّين المتواجدين بالموقع كانو يتدخّلون فقط لمراقبة السّلع (*beneficiarius*) وتموين الفرق العسكريّة (*signiferi*) و تقديم خدمات البيطرة (*pecuarii*) كما في لومباز[21]،أو لمعاينة بعض الأمور كالأوزان و المقاييس كما كان ذلك في موقع القنطرة الذي أشرنا في عنصر خاص به إلى قيام قائد اللّفيف التّدمري بهذه المهمّة.

كما أنّ السّلع الموجّهة للعسكريّين كانت معفاة من ضّرائب العبور والتي كان ينقلها لهم مجموعة من التّجار أو النّاقلين (*conductores*)[22]، وعليه، يرى الباحث "تروسيه" أنّ بعد مغادرة الفرقة العسكريّة أصبح هذا النّظام باطلا في بعض أجزاءه المتعلّقة بالجنود ما استدعى إعادة صياغته من جديد، وهذا ما جعل الباحث يطرح فرضيّة وجود علاقة بين هذا القانون الجديد و تأسيس المقاطعة النّوميديّة ، إذ أصبحت الحاجة إلى إعادة تنظيم القائد فاوستوس لمكتبه الإداري المدنيّ بعد نقل اللّيمس إلى أبعد ما كان عليه نحو الجنوب حتى منطقة الطرابلسيّة شرقا و مسعد غربا[23].

4. قائمة المواد الخاضعة للرّسوم:

يتّضح من خلال قائمة المنتوجات المذكورة في قانون زاراي أنّها تخص جانب تربية الأنعام ومشتقّاتها حيث من بين 38 مادّة 20 منها خاصة بهذا المجال، وهذا ما وقف عنده كلّ الباحثين الذين تعرضوا للنّقيشة، ما يدلّ على وجود قطب إقتصادي و تجاريّ تأتي منه و هي أساسا منطقة رعويّة[24].

21 DELAET (Siegfried J.), Portorium: étude sur l'organisation douanière chez les romains, surtout à l'époque du Haut-Empire, Arno Press, Bruges, 1975, pp. 252-267.

22FRANCE (J.), « Normes douanières… », p. 102.
23TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï… », p. 361.
24Ibid., p. 363.

أوّل سلعة خاضعة للرّسوم هي العبيد (*mancipia singula*) والذين يرجّحهم الباحث تروسييه أن يكونو إثيوبييّن جلبتهم قبائل الغرامنت خاصّة، فهم بذالك سلعة من مناطق ما وراء اللّيمس فتصدّرت القائمة في قانون زاراي[25].

بعدها تأتي الماشيّة والحيوانات باختلافها والتي هي من تخصّص البدو على مشارف الصّحراء وحتى في حدود الهضاب العليا، ومن بينها بينها الأحصنة والبغال والتي لاقت رواجا بين الأفارقة بعضها كحيوانات الحرب والتّباهي كالأحصنة وهذا منذ العهد النوّميدي القديم ، وبعضها للنّقل و الحرث والأخرى للإستهلاك كالخنازير التي كانت تربى بشكل واسع في إقليم فزّان في الطرابلسيّة و إقليم تيارت في المقاطعة القيصريّة[26]. ويبقى الغائب الأكبر هو الجمل الذي من المفروض أن يكون في هذا الوقت (الفترة السّيفيريّة) قد بلغ شهرة وتعدادا كبيرين و هو الذي سيستعمل في الحروب فيما بعد ضدّ الوندال و البيزنطييّن. هذا الغياب فسّره تروسييه في كونه جاء ضمنيّا في عبارة (*jumenta*)[27].

بعدها تأتي سلع خاصة باللّباس و الأقمشة (*Lex vestis peregrinae*) و (*Lex coriaria*) حيث أنّ تعنى بالأقمشة و الألبسة الجلديّة التي عادة ما يجلبها البدو معهم وفي الغالب منتوجات محلّية خاصّة بهم.

ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ هذه المواد ، في أغلبها مواد تنتج خارج المقاطعة النّوميديّة و أبعد من مناطق ما وراء اللّيمس الجنوبي لها،[28] والتي يضاف إليها القماش الأرجواني (*sagum pupurium*) الذي جاء في العنوان الثاني (*lex vestis*)والذي تنتجه منطقة (*Meninx*) في جربة[29] ، كما يضاف إليها أيضا الإسنفج البحري (*spongiarum*) الذي جاء تحت عنوان (*lex coriaria*) والذي مصدره خليج قابس و الغاروم الذي ينتج محلّيا في موريطانيا القيصريّة و خليج السّرت، إضافة إلى الخمور التي يمكن أن تكون

25Ibid., p. 363.
26Ibid., p. 364.
27Ibid., p. 365.
28Ibid., p. 365.
29Pline l'Ancien, Histoire Naturelle, V, 9.

خمور واحة قابس التي قال عنها بلينوس الأكبر أنّها كانت تأتي ثمارها مرّتين في العام[30]. أما التّمور فمن الواضح أنّ إنتاجها يكون في واحات الزّيبان وقايس و الجريد[31].

ثمّ بعد هذا تأتي المواد تحت مسمى (*portus maxima*) والتي تضارب الدّارسون إن كانت((*maxim*(*i*)) أو ((*maxim*(*a*))، فيما يرى الباحث ماريزو، أنّ النقطة الموجودة بعد (*maxim*) غير واضحة وبحسبه لا توجد أصلا نقطة، لذلك فإن صفة (*maxim*) إنّما تعود لكلمة (*pequaria*) وعليه فإن القراءة الصّحيحة هي (*lex portus maxima pequaria*)، أي "التعريفة على القطعان الكبيرة"[32]، من جهة أخرى، يرى الباحث "فرانس" في أحدث دراسة، أنّ هذه الصيغة الأخيرة تعني "القانون الأساسي للبورتوريوم الإفريقي"[33] وهو بذالك يقرّ بأنّ الصّفة (*maxim*) إنّما تعود على (*portus*). والرّاجح هو قول الباحث ماريزو لأنه وبعد هذه الجملة تأتي جملة أخرى (*pequaria jumenta immunia*) وتعني قطعان الماشية التي تعفى من الضّرائب[34] وهذه القطعان (*pequaria*) عندما تكون كثيرة العدد (*maxima*) تعفى لعدم القدرة على حسابها والتي يعبر بها البدو الرّحل إلى مناطق التّل قصد الرعي.

5. الإستثناءات الضريبيّة في قانون زاراي:

قدّمت النّقائش أدلّة على وجود أسواق ريفيّة (*nundinae*) في المقاطعات الإفريقيّة والتي تقام على أراض تابعة لخواص يقومون بالحصول على مقابل[35] ، أمّا في قانون زاراي فلقد تمّ الإشارة إلى إعفاءها من الضّريبة (*pecora in nundinium*

30Ibid., V, 18.
31TROUSSET (P.), Op. Cit., p. 366.
32 MORIZOT (P.), « Les échanges commerciaux… », p. 159.
33FRANCE (J.), « Normes douanières… », p. 96.

34TROUSSET (P.), Op. Cit., p. 362.
35CHAOUALI (M.), « Les nundinae dans les grands domaines en Afrique du Nord à l'époque romaine. » In: Ant.afr., 38-39,2002, p. 378.

immunia)، هذا ما دفع بالباحث تروسييه بالإعتقاد بأنّ الأمر إستثنائيّ لموقع زاراي،[36] في المقابل عثر على نقيشة تذكر سوقا ريفيّا في موقع عين كرمة وهو قريب من موقع زاراي ، هو أيظا مستثنى من الضّريبة[37] وهذه النّقيشة تعود إلى فترة الإمبراطور بروبوس (276م-282م) ما يؤكّد نجاعة واستمراريّة الدّعم الموجّه للأقتصاد والتّجارة في المقاطعة النّوميديّة بعد العهد السّيفيريّ.

الملاحظ كذلك في قانون زاراي، أنّه حتى قطعان الماشية التي يعبر بها البدو الرّحل إلى مناطق التّل قصد الرعي قدأعفيتمن الرّسوم حيث تمّ الإشارة في قانون زاراي إلى (*pequaria jumenta immunia*) وهذه بادرة لم يعرف لها مثيل.[38] ولقد أضاف تروسييه إعفاء وسائل نقل هذه السّلع والمنتوجات من الرّسوم (*instrumenta itineris*) والتي لم يرد ذكرها في قانون زارايعلى خلاف بعض النّصوص التي أقرّت بدفع تعريفة العبور(*vectigal rotare*)[39].

لاحظ الباحث تروسيه أنّ نظام الجباية على السّلع في نقيشة زاراي ليس كباقي الأنظمة في أماكن أخرى من الإمبراطوريّة، حيث أنّ العادة تقتضي وضع التّعريفات حسب قيمة السّلعة (*ad valorem*)وإنّما شأنه شأن النّظام المعتمد في تدمر في المقاطعة السّوريّة الرّومانيّة أين تكون التّعريفات ثابتة و تختلف حسب السّلع[40].

36TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï… » , p. 369.
37CHAOUALI (M.), op.cit., p. 379.

38TROUSSET (P.), op.cit., p. 362.
39C.I.L. VIII, 10327- 10328.,*Ex auctoritate / Imp(eratoris) Caes(aris) T(iti) Aeli Ha/driani Antonini / Aug(usti) Pii p(atri) p(atriae) via a Mile/vitanis munita ex / indulgentia eius de / vectigali rotari / II ;* TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï…. », p. 369.,
40TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï… », p. 362.

*من الأطعمة المشهورة في العالم القديم ،خاصّة عند الروّمان حيث تتكوّن أساسا من الأعضاء الدّاخليّة للسّمك تخلط مع أنواع من التّتبيلات والملح حيث تترك لأيّام داخل جرار بعدها تستخرج للبيع والإستهلاك. وجاء غسمها من سمك الغاروس المعروف عند الإغريق.

قيمة التّعريفات في نقيشة زاراي متدنّية مقارنة ببعض الرّسوم التي كانت تطبّق في الحدود الشّرقيّة للإمبراطوريّة (*Advalorum*[41]) (25%)، حتى مقارنة بتعريفات نقيشة تدمر في سورياً والتي أرّخت لعام 137م[42] ، حيث وعلى سبيل المثال تبلغ نسبة الجباية في نقيشة زاراي على الغاروم (*garum*)* والتّمور و التّين (2.5%) أما على الأقمشة والجلود (2%) و على العبيد (0,3%)[43].

هذا ما جعل الباحث "دولايه" يفترض أن تكون كلّ من مكاتب زاراي و لومباز مكاتب داخل المناطق وليست على حدودها حيث تكون الرّسوم أغلى من الدّاخل، وعليه، في زاراي لا نضع الرّسوم إلا على المنتوجات الموجّهة للتّسويق وتعفى منها الماشيّة أو تعبر بثمن رمزيّ[44].

6. الحركة الإقتصاديّة التّجاريّة في نوميديا:

قدّمت نقيشة زاراي معلومات مهمّة عن الحركة الإقتصاديّة و التّجاريّة في المقاطعات الإفريقيّة و هي شاهد عن المعاملات التّجاريّة وحركة التّجار وأنواع السّلع التي تمر عبر المقاطعة النّوميديّة ، خاصّة من معابر موقع زاراي، كما أنّ الرسوم الموضوعة على بعض السّلع وإعفاء أخرى منها تعتبر إشارات إلى السّلع المتوفّرة و الموجّهة للأسواق المحلّية و السّلع التي توّجه إلى باقي الإمبراطوريّة. وهذا دليل على أهميّة المناطق الواقعة خارج حدود اللّيمس. من خلال نقيشة زاراي واعتبارا من قائمة المواد الخاضعة للجباية (بعضها محليّ والآخر غير متوفّر) وتفاوت قيمة الرّسوم عليها، خلص الباحثون إلى وجود حركة إقتصاديّة موجّهة أساسا شرق –غرب[45] ، أي من خليج السّرت نحو الموريطانيتين ، وبذلك تكون المقاطعة النّوميديّة همزة وصل بين هذه المقاطعات. وهذه الحركة كانت

41 DE LAET(Siegfried J.), Portorium…, pp.333-338.

42FRANCE (J.), « Normes douanières… », p. 96.

43TROUSSET (P.), Op. Cit., p. 362.

44 DE LAET (Siegfried J.), op.cit., pp.333-338.

45حول أهم هولاء الباحثين وعن فرضيّاتهم ينظر:

TROUSSET (P.), op.cit.,pp. 362-365.

أيظا و أحيانا من الجهة المعاكسة. ولقد حقّق و فصّل في هذه القضيّة وبطريقة مقنعة، الباحث "دارمون"بإعتباره أوّل من تناول نقيشة زاراي في منظور إقتصادي وتجاري عام،[46] حيث يرى أنّ إتّجاه الحركة التّجاريّة إنما كانت (شمال-شرق)-(جنوب-غرب) وأنّ موقع زاراي كان يأخذ الجباية عن المواد التي تدخل من اللّيمسين. وهنالك من المنتوجات من يمرّ عبر معابر زاراي يكون موجّها لإخراجه من المقاطعة النوميديّة نحو مقاطعات أخرى خارج المغرب القديم و هي عادة منتوجات رفيعة ومطلوبة وهي الخمور و الغاروم و التّمور والتّين و الجوز وأقمشة الأرجوان و أقمشة فاخرة أخرى[47].

كما أنّ السّلع التي تدخل إلى نوميديا وباقي المقاطعات قد يكون مصدرها من الشّمال النوميديّ كمنطقة "القلّ" والتي يمكن أن تكون مصدرا للطّلاء الأرجواني المستخرج من صدفة الموريكس، كذالك الشّأن يالنّسبة للغاروم و الإسفنج البحري في السّواحل النوميديّة و القيصريّة وهذه المناطق هي الأقرب لزاراي من مواقع كجربة و قابس وغيرها .[48] وبهذا يمكن إضافة حركة تجاريّة شمال-جنوب والتي نقاطها الأساسيّة هي كلّ من كويكول المعروفة بمنتوجاتها الفلاحيّة و كذا سيتيفيس التي تربطها شبكة من الطّرق نحو الموانئ النوّميديّة، روسيكادا و كولو و إجلجيلي و صلداى وتيبازة في المقاطعة القيصريّة ، وموقع زاراي ليس ببعيد عن هاتين النّقطتين.

7. محاور الحركة التّجارية:

إذا ما حاولنا الآن البحث عن المسالك و الطّرق التي يتّم عبرها إيصال هذه السّلع من خليج السّرت و إقليم الفزّان وخليج قابس إلى معابر زاراي تمّ من خلالها إلى المقاطعة النّوميديّة فعلينا بالشّواهد الأثرّية لذلك خاصّة العلامات الميليّة التي سمحت بتحديد طريقين:

46DARMON (J. P.), « Notes sur le tarif de Zarai. » Cah. Tunis. XII, 1964, pp. 7- 23.
47TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï… », p. 362.
48MORIZOT (P.), « Les échanges commerciaux … », p. 161.

من خليج قابس نحو زاراي مرورا بكابسا و تيفاست ثمّ لومباز إلى زاراي عبر شمال الأوراس ، أما المسلك الآخر فيرى الباحث تروسييه أنّه ينطلق إما من قابس و يمرّ عبر الجنوب التونسي إما مرورا بالحامّة بمحاذات جبل طبّاقة أو عبر تخوم جبل دمّار غرب تاطاوين على طريق الآبار التي توصل إلى نفزاوة ، ومنها إلى واحة الجريد التي تربطها طريق معروفة بموقع نقرين ثمّ منه إلى بادس و ثابوديوس وبسكرة و طوبنة وصولا إلى زاراي عبر رواق جبل نقاوس.

يعتبر الباحث أنّ هذا الطّريق هو الأكثر ترجيحا لأنّه الأقرب والذي يمرّ على مصادر المياه ، كما أنّه بعيد عن خطر جبال الأوراس[49] ، كما أنّ المرور على هذه المناطق يسهم في إثراء القوافل بالمنتوجات التي تنقل إلى المقاطعة النوميديّة، حيث أنّ البدو يجمعون بين كونهم رحّالة موسميّون و تجّارا متجوّلون، هذا، في الوقت الذي ما زلنا نجهل الكثير عن نوعيّة الإستقرار الرّوماني جنوب الموريطانيتين و جنوب غرب المقاطعة النّوميديّة، ومع ذلك فقد إفترض الباحث تروسييه وجود طريق للقوافل التي تنطلق من جنوب الأطلس المغربي مرورا بأقاليم جيتوليا متّبعة واد جديّ والأطلس الصّحراوي على السّفوح الجنوبيّة لجبال عمّور[50].

يتّفق كلّ من الباحث "دارمون"[51] و الباحث "تروسييه"[52] على فرضيّة الإتّجاه الواحد للسّلع، بمعنى أنّ كلّ السّلع التي من أجلها وضع مكتب بقانون جمركي في زاراي إنّما مصدرها خليج السّرت وواحة قابس التي تنقل إلى أجزاء من المقاطعات الإفريقيّة التي تعرف ركودا إقتصاديّا نسبيّا و لا وجود لحركة في الإتّجاه المعاكس. تبقى هذه الفرضيّة معقولة على الأقّل بالنّسبة لنوميديا والتي أغلب إقتصادها يرتكز على الحبوب التي لا أثر لها في قانون زاراي و التي يحتاجها البدو.

أمّا فيما يخص المحور شمال-جنوب فيبدو أنّ الحركة التّجاريّة فيه كانت في الأتّجاهين، فبالإضافة إلى ما بيّناه أعلاه فيما يخص الحركة من الشّمال نحو الجنوب،

49TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï… », p. 366.
50Ibid., p. 367.
51DARMON (J. P.), « Notes sur le tarif de Zarai. »…, pp. 7- 23.
52TROUSSET (P.), op.cit., pp. 365- 368.

يمكن لبعض السّلع الأخرى أن تدخل للمقاطعة النوميديّة من جنوب الحضنة عن طريق البدو، أو من أماكن أبعد عن طريق وسطاء يتعاملون معهم وهذه المواد عادة ما تكون جلودا أو حيوانات أو صوفا وحتى العبيد. ولقد ساهم البدو في حركة هذا الأتّجاه جنوب-شمال وهذا بترحالهم المنتظم بحثا عن مراعي لقطعانهم حيث يقومون باستبدال أو بيع سلعهم الحرفيّة بمنتوجات فلاحيّة. ولقد قدّم الباحث ماريزو ما يثبت وجود هذه الحركة بالإتجاه المعاكس جنوب-شمال حيث لاحظ في طاولة بوتنغر إمكانية وجود طريق يربط موقعي طبنة وسطيف مارّا بموقع زاراي، وأنّ العلامات الميليّة الخاصّة به أرّخت لما بين فترتي الإمبراطورين كركلاّ و أركاديوس و تركّزت خاصّة ما بين طبنة و نقاوس.[53] ما يدلّ على الحركة الكبيرة التي يعرفها هذا الجزء من طريق طبنة-سطيف. ولقد تساءل الباحث عن جدوى اللّجوء إلى خليج السّرت وواحة قابس إن كان بوسع سكان المقاطعة النوميديّة الحصول على هذه المواد في أماكن أقرب.

من جهة أخرى، وبعيدا عن موقع زاراي، أثبتت ما يعرف بـ"الأستراكا" (*Ostraca*)في موقع بونجم، والتي هي عبارة عن وثائق يحملها البدو الرّحل و التي تقدّم للبرايبوزيتوس الموجود في الحصن فيها معلومات حول السّلع و الوجهة، حيث تمّ العثور على 146 وثيقة فيها معلومات شتى منها قدوم بعض هولاء (وأغلبهم من الغرامنت) من واحات مصر عبر صحراء ليبيا نحو مقاطعات المغرب القديم[54].

8. خاتمة:

في العهد أوائل العهد السّيفيري وما قدّمه موقع زاراي من شواهد أثريّة حيث تزامن إعادة صياغة قانونه الجمركي الذي ظهرت فيه تسهيلات كثيرة من بينها خفض قيمة الرّسوم وإعفاء المارّين من ضريبة مرور الحيوانات المستعملة في النّقل (*VECTIGAL ROTARE*)، وكذا إعفاء قطعان الماشيّة (*PEQUARIA*)من رسوم العبور إلى مناطق الرّعي في التّل في بادرة هي الأولى والوحيدة التي نملك عنها شاهدا أثريا، كلّ هذا تزامن مع الترتيبات التي بدأها القائد أنيكيوس فاوستوس بالتنظيم الإداري و العسكري للمقاطعة

53 MORIZOT (P.), « Les échanges commerciaux… », p.162.
54GUEDON (S.), « la vie sur les marges de l'Afrique romaine. Une étude sur la mobilité et de la circulation. », in : les seminaires du CNRA, Alger 2014, pp. 95-97.

النوّميديّة الجديدة حيث أنّ رحيل الفرقة العسكريّة التي كانت مرابطة في زاراي دليل على زوال الدّافع لوجودها (المراقبة والتّأمين) والتي ترك بأيدي الإداريين الجدد ، بينما باشرت الفرق العسكرّية المساعدة للفيلق الأغسطسي بالتّوسّع جنوب شرق المقاطعة النّوميديّة نحو الطرابلسيّة و جنوب غرب نحو الموريطانيّة القيصريّة، في مهمّة لتأمين الطّرق التجاريّة و معابر البدو ليس صدّا لهم ولكن دعما واستغلالا لما ينقلونه وبهذا تكون النّظرة إلى اللّيمس فعلا قد تغيّرت ما دام أنّه ليس خطا يحمي المقاطعات الإفريقيّة من القبائل التي تعيش وراءه و إنّما محاولة التقرّب منهم وضمان دوام واستقرار رحلاتهم الموسميّة. وفي هذا الخصوص تعتبر نقيشة زاراي الشّاهد الأثري الوحيد على هذا التّرحال من الجنوب نحو الشّمال.

أفرزت الدّراسة التي تمحورت حول الجوانب الإقتصادية والتّجاريّة لقانون زاراي والتي ذكرنا أهم روّادها وجمعنا أهم الإستنتاجات التي خلصوا إليها والفرضيّات التي طرحوها إلى تأكيد ماهية المراكز العسكريّة التي تتوزّع على طول اللّيمس "الصّحراوي" إنّما تتّبع هذه المسالك التي يرتادها البدو وقوافلهم التّجاريّة على طول مشارف الصّحراء. خاصّة الطريق التي تنقل بها السّلع من خليج السّرت وواحة قابس والتي ربّما تكون مستعملة قبل العهد الرّوماني، إنما قد تكون أهم أسباب الرّغبة في نقل اللّيمس منذ فترة الإمبراطور ترايانوس إلى أبعد حدّ للسّيطرة على هذه الطّرق. حيث شكّل اللّيمس هنا، همزة وصل بين قبائل الغرامنت و الجيتول و المور، أي بين سكّان الجبال و الصّحراء وهذه المراكز العسكريّة إنّما لمراقبة هذا الإحتكاك بين هذه القبائل و الإستفادة مادّيا من التجارة الدّائرة هناك وأيضا لردّ الخطر المحتمل الذي قد يشكّله هذا التّعايش. كما على حدود اللّيمس الصّحراوي، يلاحظ جليّا مواقع المراكز الدّفاعية داخل خط اللّيمس حيث وزّعت كلّها على نقاط تشرف على المداخل الطّبيعيّة نحو منطقة التّل وهذا قصد المراقبة وليس السّيطرة.

هذه السّياسة تتّضح أكثر إذا ما حاولنا البحث عن محاور الحركة التّجاريّة غرب وجنوب غرب موقع زاراي حيث أيظا يمكن تحديد مسلكين هما نفسهما المسالك التي إتبعتها السّلطة الإمبراطوريّة السّيفيريّة في التّوغل في الموريطانيتين، حيث أوّلا تعتمد على (*nova praetentura*) التي بدأها السّيفيريّون و كذا تأسيس معسكر دمّيدي الذي من شأنه أن يسيطر على طرق يستعملها البدو، ليس أساسا للقتال أو تشكيل خطر على

الرّومان وإنّما للإستفادة من هذه القوافل التّجاريّة التي تدرّ على خزينة الإمبراطوريّة أموالا كثيرة .

9. الأشكال:

الشكل رقم 1: المغرب القديم الروماني وموقع زاراي

MORIZOT(P.), « Les échanges commerciaux entre la côte méditerranéenne et à l'intérieur du Maghreb au II^e siècle vus au travers du tarif de Zaraï », Actes du colloque de Bastia, 2003, , Paris, 2009, p.165

الشكل رقم 2: نقيشة زاراي

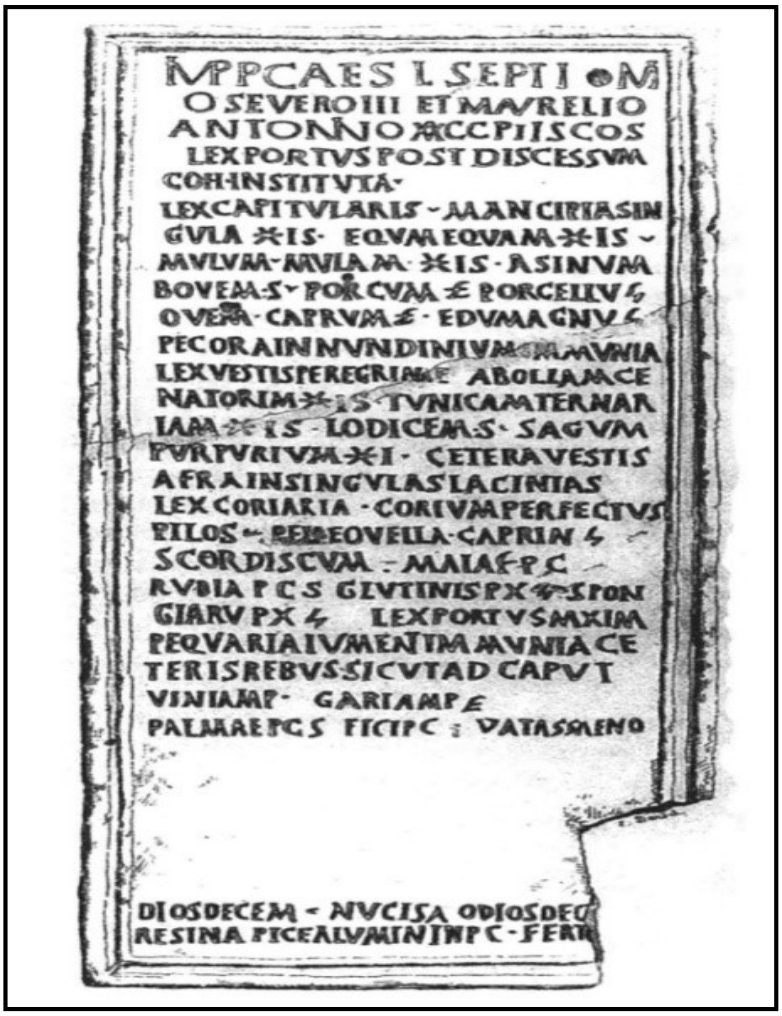

TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï : essai sur les circuits commerciaux dans la zone présaharienne. », in: Antiquités africaines, 38-39, 2002, pp. 358.

الشكل رقم 3: مضمون نقيشة زاراي

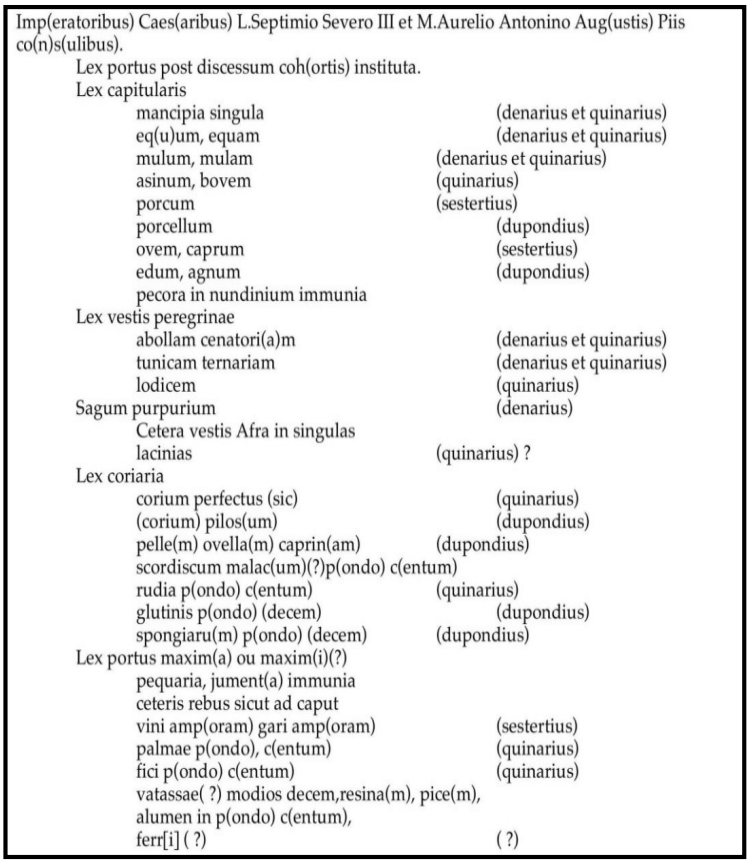

Imp(eratoribus) Caes(aribus) L.Septimio Severo III et M.Aurelio Antonino Aug(ustis) Piis co(n)s(ulibus).

Lex portus post discessum coh(ortis) instituta.

Lex capitularis

mancipia singula	(denarius et quinarius)
eq(u)um, equam	(denarius et quinarius)
mulum, mulam	(denarius et quinarius)
asinum, bovem	(quinarius)
porcum	(sestertius)
porcellum	(dupondius)
ovem, caprum	(sestertius)
edum, agnum	(dupondius)
pecora in nundinium immunia	

Lex vestis peregrinae

abollam cenatori(a)m	(denarius et quinarius)
tunicam ternariam	(denarius et quinarius)
lodicem	(quinarius)
Sagum purpurium	(denarius)
Cetera vestis Afra in singulas	
lacinias	(quinarius) ?

Lex coriaria

corium perfectus (sic)	(quinarius)
(corium) pilos(um)	(dupondius)
pelle(m) ovella(m) caprin(am)	(dupondius)
scordiscum malac(um)(?)p(ondo) c(entum)	
rudia p(ondo) c(entum)	(quinarius)
glutinis p(ondo) (decem)	(dupondius)
spongiaru(m) p(ondo) (decem)	(dupondius)

Lex portus maxim(a) ou maxim(i)(?)

pequaria, jument(a) immunia	
ceteris rebus sicut ad caput	
vini amp(oram) gari amp(oram)	(sestertius)
palmae p(ondo), c(entum)	(quinarius)
fici p(ondo) c(entum)	(quinarius)
vatassae(?) modios decem,resina(m), pice(m),	
alumen in p(ondo) c(entum),	
ferr[i] (?)	(?)

MORIZOT(P.), « Les échanges commerciaux entre la côte méditerranéenne et à l'intérieur du Maghreb au II[e] siècle vus au travers du tarif de Zaraï », Actes du colloque de Bastia, 2003, , Paris, 2009, p.170.

المراجع:

C.I.L. VIII, 4508, (18643).
CAGNAT (M. R.), étude historique sur les impôts indirects chez les romains jusqu'aux invasions des barbares, d'après les documents littéraires et épigraphiques, Paris, 1882, p. 16.

CHAOUALI (M.), « Les nundinae dans les grands domaines en Afrique du Nord à l'époque romaine. » In: Ant.afr., 38-39,2002, pp. 375-386.
DARMON (J. P.), « Notes sur le tarif de Zarai. » Cah. Tunis. XII, 1964, pp. 7- 23.
DELAET (Siegfried J.), Portorium: étude sur l'organisation douanière chez les romains, surtout à l'époque du Haut-Empire, Arno Press, Bruges, 1975, pp. 252-267.

FENTRESS (E.W.B.),», Numidia and the roman army. , Oxford, B.A.R., 1979.

FRANCE (J.), « Normes douanières et réglementation des échanges. trois questions simples sur le tarif de Zaraï (Numidie). » In : Ant. Afr., 50, 2014, pp. 93-111.
GUEDON (S.), « la vie sur les marges de l'Afrique romaine. Une étude sur la mobilité et de la circulation. », in : les seminaires du CNRA, Alger 2014, pp. 95-97.
Le Bohec (Y.), « La Troisième Légion Auguste. » In : Études d'antiquités africaines, Éd. C. N.R.S., Paris, 1989.
MORIZOT(P.), « Les échanges commerciaux entre la côte méditerranéenne et à l'intérieur du Maghreb au II^{e} siècle vus au travers du tarif de Zaraï », Actes du colloque de Bastia, 2003, , Paris, 2009, pp. 540-555.
Pline l'Ancien, Histoire Naturelle, livre V, 9, traduction et commentaire J. Desanges, éd. Les Belles Lettres Paris, 1980.
TROUSSET (P.), « Le tarif de Zaraï : essai sur les circuits commerciaux dans la zone présaharienne. », in: Antiquités africaines, 38-39, 2002, pp. 355-373.